

## رسالة مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة 8 كانون الثاني/يناير 2024 (S/2024/33)، أكتب إليكم للرد على ادعاء آخر لا أساس له من الصحة وجّهته ممثلة الولايات المتحدة إلى بلدي أثناء آخر جلسات عقدها مجلس الأمن. فخلال الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في 10 كانون الثاني/يناير 2024 لاتخاذ القرار 2722 (2024)، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" من جدول الأعمال (S/Agenda/9527)، وكذلك خلال جلسة الإحاطة اللاحقة المعقودة بشأن نفس البند من جدول الأعمال في 12 كانون الثاني/يناير (S/Agenda/9532)، كان من المؤسف أن ممثلة الولايات المتحدة أساءت مرة أخرى استخدام منبر مجلس الأمن لخدمة مآرب بلدها السياسية، من خلال ترويج أكاذيب ومعلومات مضللة عمداً وتلفيق اتهامات لا أساس لها من الصحة إلى جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحالة الراهنة في البحر الأحمر. وإساءة استخدام هذا المنبر مسألةً تبعث على القلق خاصة نظراً للانتهاك الخطير للقانون الدولي الذي ارتكبه مؤخرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أثناء أعمال العدوان العسكري التي نفذتها ضد اليمن. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً موقف إيران من هذه المسألة، وهو كما يلي:

1 - تدين جمهورية إيران الإسلامية إدانة قاطعة الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الموجهة إليها خلال الجلستين المذكورتين آنفاً وتفندّها بشكل قاطع، وتشدد على التزامها بالأمن البحري وحرية الملاحة. ومع أن لدى إيران مخاوف وتحفظات جدية بشأن النهج الذي يتبعه مجلس الأمن تجاه النزاع اليمني وبشأن قراراته المتعلقة باليمن، لم تقم إيران إطلاقاً بأي أنشطة تنتهك قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، بما في ذلك الضلوع في بيع أو نقل أسلحة أو منظومات أسلحة قد يتعارض مع ذلك القرار. وعلاوة على ذلك، دعت إيران دائماً إلى حل الأزمة اليمنية بالوسائل السياسية.

2 - تدين إيران بأشد العبارات العدوان العسكري الذي ترتكبه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد اليمن. ولا يُعدّ هذا الإجراء غير المشروع فعلاً ليس له مسوغ أو مبرر فحسب، بل إنه يمثل انتهاكاً صارخاً أيضاً لسيادة اليمن وسلامته الإقليمية وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، مما يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الإقليميين. ويؤدي احتجاج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق لتبرير أفعالهما غير المشروعة دولياً إلى التضليل، كما أنه يفنقّر إلى أي أساس قانوني في القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يشدد القرار 2722 (2024)



صراحة على التزام الدول الأعضاء بالقانون الدولي. ويثير تعجيل الولايات المتحدة باتخاذ القرار 2722 (2024) شكوكًا بأنها تسعى إلى إضفاء الشرعية على ما أطلق عليه اسم "التحالف البحري الدولي" وإلى خدمة أهدافها السياسية الإقليمية. ومن الواضح أنها تستخدم مجلس الأمن كسند لتبرير أعمالها غير القانونية ولحماية إسرائيل من المساءلة عن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها في غزة. وفي هذا السياق القانوني، ترفض إيران وتدين بشدة أي تفسير تعسفي ومضلل للقرار 2722 (2024) من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، بهدف تبرير استخدامها للقوة غير المشروعة والعدوان العسكري على اليمن.

3 - ومن الواضح للجميع أن الأسباب الجذرية للحالة الراهنة في البحر الأحمر هي الإبادة الجماعية والمذابح الوحشية التي يواصل النظام الإسرائيلي ارتكابها والتي تدعمها الولايات المتحدة بالكامل ضد الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة والضفة الغربية. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنكر الحقيقة التي لا جدال فيها المتمثلة في أن الأحداث الأخيرة التي وقعت في البحر الأحمر مرتبطة بشكل مباشر بالفظائع الإسرائيلية المستمرة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، كما لا يمكنها أن تتستر على هذه الحقيقة. وأود أن أشدد على أن حكومة تصريف الأعمال في صنعاء مستقلة وذات سيادة، وعلى أنها تتخذ قراراتها وإجراءاتها وفقا لمصالحها الخاصة. والهدف من أي محاولة لنسب أفعالها إلى جمهورية إيران الإسلامية هي مجرد محاولة لتزييف ما يحدث على أرض الواقع في اليمن، فضلا عن صرف الانتباه عن الفظائع التي تحدث في غزة. وتتحمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاؤهما المساهمون في التحالف المسؤولة الكاملة عن انتهاكاتهم للقانون الدولي بارتكاب العدوان العسكري على اليمن.

4 - نحث المجتمع الدولي على أن يشجب بشكل لا لبس فيه العدوان العسكري على اليمن الذي ترتكبه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فهو يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ويستدعي إدانة شديدة النبرة. وتحذر جمهورية إيران الإسلامية من الطابع المستمر لمثل تلك الاعتداءات، لأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين، وتعرض الأمن البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر للخطر، كما أنها تقوّض جهود الوساطة والعمليات السياسية الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم وتحقيق السلام في اليمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم